

تشنت الجهود لإنهاء الطبقة السياسية الحاكمة في تونس يخدمها

أميرال متقاعد يدعو لإخراج تونس من مستنقع الفشل والفوضى



دق ناقوس الخطر أم خدمة للمنظومة؟

حوله الجميع وأيضاً الآليات الكفيلة ببلوغ ذلك الهدف أي إسقاط المنظومة الحالية". وأضاف بن فرج في تصريح لـ"العرب" أن "المشكلة لا تكمن في دعوة الأبطال بالعكس فقط بل مهم أن يبادر كل طرف، لكن الأهم أن يتم التجميع الفعلي لأن اليوم يوجد تشنت حقيقي في الساحة من قبل الحملين للواء مناهضة حركة النهضة". وتشهد تونس واحدة من أسوأ أزماتها الاقتصادية والسياسية حيث تعرف البلاد قطيعة بين رأسي السلطة التنفيذية (رئيس الجمهورية قيس سعيد ورئيس الحكومة هشام المشيشي). وأفرزت تلك الأزمات دعوات مكثفة لحل البرلمان وإسقاط منظومة الحكم الحالية حتى أن الرئيس سعيد بات يوجه انتقادات لإذاعة للأحزاب السياسية الحاكمة والتجربة الانتقالية التي تعرفها البلاد. ولكن هذه الدعوات وخاصة دخول الأبطال بالعكس على الخط قرأت أيضاً على أنها محاولة لقطع الطريق أمام الحزب الدستوري الحر المعارض الذي ترأسه عبير موسى والذي يتصدر نوايا التصويت في البلاد ويركز حملته ضد الإسلام السياسي. وكانت موسى قد لمحنت في وقت سابق لوجود اتصالات بين الأبطال بالعكس والدستوريين الذين تقول إنها تتبنى فكرهم، وهم الأشخاص أو الأحزاب المتفرقة عن الحزب الاشتراكي الدستوري، الذي حكم تونس خلال

لا يزال صدى دعوة الأبطال بالعكس للتونس المتقاعد كمال العكروت لا تنتهي تونس من مستنقع الفساد والفوضى وإنهاء المنظومة السياسية الحالية يتكرر حيث اختلفت التأييلات لتلك الدعوة، لكن الثابت أن تعدد المبادرات للتحرك ضد الطبقة السياسية الحاكمة بقيادة حركة النهضة الإسلامية بات يخدمها.

تونس - أشار البيان الذي أصدره أميرال التونسي المتقاعد ومستشار سابق للأمن القومي بشأن إنقاذ بلاده بإنهاء المنظومة الحاكمة حالياً في تونس جدلاً واسعاً، كما تساوأت بشأن الطريقة التي يقدر بها معارضة الطبقة الحاكمة بقيادة حركة النهضة الإسلامية على إسقاطها. ونشر الأبطال كمال العكروت بياناً للرأي العام على صفحته الرسمية بموقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" ونشرته أيضاً وسائل إعلام محلية، اتهم فيه سياسيين وأحزاباً وحكومات بالفشل في إدارة البلاد منذ ثورة 2011 وبيدادة الأزمات.

وشغل الأبطال المتقاعد منصب مستشار أول للرئيس الراحل الباجي قائد السبسي في 2015 ثم عينه مستشاراً مكلفاً بالأمن القومي في 2017، حيث عهد إليه إعادة هيكلة مجلس الأمن القومي. وانتقال من منصبه في أكتوبر 2019 بعد انتخاب الرئيس قيس سعيد. والانتقادات العلنية تجاه السلطة التي تصدر من قادة الجيش وحتى المتقاعدين منهم تعد نادرة في تونس. وظلت المؤسسة العسكرية في تونس منذ بدء انتقالها السياسي عام 2011 إثر سقوط حكم الرئيس الراحل زين العابدين بن علي وهو جنرال في الجيش ورئيس وزراء سابق، بمنايا عن الصراعات السياسية ومن بينها الأزمة الحالية بين مؤسسات الحكم.

وقال العكروت "نغم نجاحنا في تنظيم ستة انتخابات إلا أن الفشل رافق عمل أغلب الحكومات"، التي اتهمها بإغراق البلاد في مديونية غير منتجة. كما وصف البرلمان بأنه "فاقد للمصداقية".

وأضاف أن "ما نشهده اليوم من تدهور مستمر للقدرة الشرائية للمواطن من جهة، وانهايار سريع للمؤسسات الاقتصادية والمالية زادتته جائحة كورونا تعقيداً من جهة أخرى، وأمام بداية تفكك لمقومات الدولة ومؤسساتها، يجعلنا نستلهم من صرخة زعيم شباب تونس علي البلهوان لنقول معه "كفى لعباً إن البلاد مريضة وليس يشرب الماء تطفئ الحمى".

وتابع الأبطال المتقاعد كمال العكروت "لقد حان زمن الإنقاذ، الواجب دعونا جميعاً، ممن يرفضون تواصل منظومة الفشل والرداءة والنحاحل السياسي من كل جهات البلاد كما إبنائها بالخارج، لرض الصفوف وتجميع القوى".



الصباحي بن فرج يوجد تشنت حقيقي للحاملين للواء مناهضة حركة النهضة

وتعد هذه الدعوة في تونس والتي فسرها في وقت لاحق الأبطال بالعكروت على أنها دعوة للتجميع أحدث مبادرة لتوحيد صف الأحزاب والمناوئين للمنظومة الحاكمة بقيادة حركة النهضة الإسلامية التي حكمت البلاد منذ 2011. لكن هذه الدعوة تثير مخاوف حيث ترى فيها أوساط تونسية امتداداً لتعدد المبادرات والجهود الفردية المناوئة للنهضة التي تستفيد من ذلك التشنت. واعتبر الناشط السياسي الصباحي بن فرج أن "من حق كل تونسي أن يبادر بالدعوة للتوحيد والتجميع من أجل إنهاء المنظومة الحالية، لكن السؤال يبقى حول المشروع الذي سيلتقي

دون البقية الموالية لها. وتلقى حزب العمال الاشتراكي إنذاراً من وزارة الداخلية للتكيف مع التدابير الواردة في قانون الأحزاب السياسية، قبل أن يصبح نشاطه خارج القانون، وهي رسالة واضحة على نية السلطة جر الحزب إلى القضاء من أجل تجميده كلياً. وبذلك يكون الحزب قد انضم إلى لائحة الأحزاب السياسية المغضوب عليها من



أحزاب تدفع ثمن تأييدها للحراك الشعبي

نموذج تنموي جديد في المغرب

محمد ماموني العلوِي

اقتصادية ومرامك للتفكير، وكذا جميع المواطنين الذين شاركوا عبر كافة أنحاء البلاد في جلسات الاستماع التي نظمتها اللجنة.

وعلى المستوى الاجتماعي أكد التقرير أن تراجع الثقة واتساع الفوارق تسببت في توترات اجتماعية خاصة في المدن الصغرى والمتوسطة التي عرفت تراجعاً كبيراً لوساطة القرب، كما أسهمت شبكات التواصل الاجتماعي التي انتشرت بقوة خلال هذه الفترة في تحريك النقاش وساعدت في توفير البات إضافية لقياس الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وقام الملك محمد السادس بإحداث اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي يوم 12 من ديسمبر 2019 برئاسة شكيب بنموسى وتكتمسى هذه اللجنة طابعاً استشارياً وترتكز مهامها التي تنحصر في أفق زمني محدد على رسم ملامح نموذج تنموي متجدد وفق مقاربة تشاركية وشاملة.



محمادي يعقوبي التقرير يجسد رغبة في تجديد نموذج تنموي أكثر إنصافاً

وأورد الخبير الاقتصادي إدريس الفينة أن "خطاب الملك محمد السادس الذي سبق الدعوة لمعالجة إشكال النموذج التنموي قدم أفكاراً طموحة ومؤطرة من قبيل إشكال خلق الثروة واليات إعادة التوزيع، وهي إشكاليات لم تنظر لها التقرير، حتى إشكال الحد الأدنى للأجور المضمون تغاضى عنه التقرير علماً أنه يبقى مرجعاً أساسياً للتنمية في كل البلدان والية لتوزيع الثروة كما تمر عبره كل رغبة في تحسين الأوضاع الاجتماعية لجزء هام من الطبقة الوسطى بالوسطين الحضري والريفي".

وأردف الفينة في تصريح لـ"العرب" أن "التقرير لم يشر إلى إشكال سوء التدبير والشبكات التي تتدخل في التغييرات وتفسد بذلك الحكامة الجيدة، كما لم يتطرق التقرير إلى إشكالية جوهري مرتبطة باليات خلق الثروة وإعادة التوزيع والنخب السياسية وإشكال الديموقراطية التي لا تنتج عندا القيادات الجيدة القادرة على اتخاذ القرارات الفعالة بكل روح المسؤولية والوطنية".

ومن توصيات التقرير حرص الدولة المركزية على التكامل والتوازن المواتية بين السياسات الوطنية المعتمدة والمعمدة في الزمن من جهة، وتعزيز الدينامية المحلية من جهة أخرى، هذه الدينامية التي ينبغي أن تستفيد من المزيد من الواسم التصرف المواتية للتجريب والابتكار وانبثاق نجاحات فاعلين رائدين للتغيير على المستوى المحلي.

مساع مغربية لمضاعفة نصيب الفرد من الناتج المحلي بحلول 2035

11

الرباط - تسلم العاهل المغربي الملك محمد السادس مساء الثلاثاء تقرير النموذج التنموي الجديد الذي يُعول عليه لتوطيد المشروع المجتمعي وخلق مزيد من فرص التقدم في البلاد.

وأكدت اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، في مخرجات التقرير الذي تم تقديمه خلال مراسيم ترأسها الملك محمد السادس، بالقصر الملكي بفاس، أن النموذج التنموي في المغرب يتضمن "طموحاً وطنياً ويقترح مسارا للتغيير ذا مصداقية وقابلاً للتنفيذ على أرض الواقع".

وأشاد الملك محمد السادس باحترام اللجنة الكامل للنهج التشاركي الذي كان قد دعا لاعتماده في هذا الشأن. ويعتبر التقرير المذكور نتاج مقاربة تشاركية واسعة من الاستماع والنقاش حول تجديد النموذج التنموي المغربي، حيث دعا الملك محمد السادس إلى التفاعل الجدي مع خلاصات هذا العمل "وجعلها في خدمة تنمية بلادنا ورفاهية مواطنيها".

واعتبر محمادي يعقوبي رئيس دائرة الجبايين بالمغرب أن "نشر هذا التقرير يأتي في الوقت المناسب وفي سياق استثنائي، يتميز على المستوى الوطني، بانطلاق تفكير جماعي عميق حول مستقبل النموذج التنموي الوطني". وأضاف يعقوبي في تصريح لـ"العرب" أن "وعلى المستوى الدولي باتي هذا التقرير في وقت يتسم باحترام المناقشة الاقتصادية ويتصلب في قواعد الامتثال في ميادين الإنتاج والجودة في مناخ يتأثر بتطور التكنولوجيات الرقمية".

وأوضح رئيس دائرة الجبايين بالمغرب أن الدافع الرئيسي من هذا التقرير "هو الرغبة في تحديد الخطوط العريضة لتجديد النظام أو النموذج التنموي الوطني، عبر أعمال تفكير جماعي ومقاربة تشاورية، من أجل نظام فعال وتنافسي وأكثر إنصافاً، يخدم التنمية ويستوعب المبادئ العالمية للحكامة الجيدة".

وعلى المستوى السياسي كشف التقرير العام للجنة الخاصة للنموذج التنموي الجديد أنه "على الرغم من التوسع الملحوظ في سلطة الحكومة واختصاصاتها بموجب الدستور، اتسعت الانتقالات الحكومية المتتالية بتوترات متكررة ودينامية سياسية لا تحظى بالشكل الكافي على التقاء الفاعلين حول تصور للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يضع المواطن في قلب الاهتمام ويسمح بتجسيد روح الدستور".

وأوضح أن "هذه الوضعية ساهمت في إبطاء وتيرة الإصلاحات وفي خلق أجواء عميقة من عدم الثقة في ظل ظروف يطبعها تباطؤ النمو الاقتصادي وتدور جودة الخدمات العمومية".

وساهمت في إخراج النموذج التنموي الجديد أحزاب سياسية وهيئات

الداخلية الجزائرية تتعامل بقبضة من حديد مع بعض أحزاب المعارضة

صابر بليدي

تكتل البديل الديمقراطي، الذي تأسس من أجل دعم احتجاجات الحراك الشعبي، وقرر معارضة خيارات السلطة وعدم المشاركة في مختلف الاستحقاقات التي أطلقتها منذ العام 2019.

حزب العمال تلقى إنذاراً للتكيف مع قانون الأحزاب قبل أن يصبح نشاطه خارج القانون ما يوشح على إمكانية جر الحزب للقضاء

ولا يزال الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي لم يحصل على ترخيص السلطة الوصية منذ العام 2012، كما تعرض مؤسسه الناشط السياسي المعارض كريم طابو للتوقيف والسجن في عدة مرات منذ انطلاق أحداث الحراك الشعبي في البلاد، كما لا تزال ملفات أحزاب أخرى حبسية أدراج وزارة الداخلية.

وكان حزب العمال الاشتراكي قد انضم إلى لائحة الراضين للانتخابات النيابية

طرف الداخلية، على غرار التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، والعمل، والاتحاد الديمقراطي الاجتماعي، التي تعاني من مضايقات سياسية بحسب تعبير قادتها بسبب مواقفها الرافضة لمسار السلطة القائمة. وكانت القيادة التاريخية لحزب العمال اليساري قد تعرضت لانقلاب أبيض خلال الأسابيع الماضية، حيث قام بعض الكوادر بعقد مؤتمر استثنائي، تقرر خلاله سحب الثقة من زعيمة الحزب لويزة حنون، وأصدر بياناً أعرب فيه عن موالاته لخيارات السلطة.

في حين تلقى قبله حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية عدة إنذارات من طرف وزارة الداخلية للتكيف مع "التشريع الإداري، والتحذير من أنشطة غير قانونية"، كما تعرض رئيسه محسن بلعباس للتوقيف خلال المسيرة الشعبية الأخيرة بالعاصمة رفقة نائب الحزب في البرلمان المنحل عثمان معزوز.

ويعتبر رفض مسارات السلطة القاسم المشترك بين الأحزاب المعنية بمراجعة وضعيتها الإدارية ونشاطها السياسي، الأمر الذي أعطى الانطباع لدى هؤلاء بأن الوزارة تسعى لتصفية حسابات سياسية مع ما بات يعرف بقوى

دون البقية الموالية لها. وتلقى حزب العمال الاشتراكي إنذاراً من وزارة الداخلية للتكيف مع التدابير الواردة في قانون الأحزاب السياسية، قبل أن يصبح نشاطه خارج القانون، وهي رسالة واضحة على نية السلطة جر الحزب إلى القضاء من أجل تجميده كلياً. وبذلك يكون الحزب قد انضم إلى لائحة الأحزاب السياسية المغضوب عليها من



أحزاب تدفع ثمن تأييدها للحراك الشعبي

التهدة المزعومة التي اقتضرت على الإفراج عن بضع العشرات من المعتقلين السياسيين سرعان ما قوضتها الاعتقالات الجديدة ومضايقات الشرطة والقضاء للنشطاء والصحافيين والمختارين العاديين. وذهب البيان إلى ذكر "حالات تعذيب واعتصاب من قبل الأجهزة الأمنية تتم إيدانتها علناً من قبل معتقلين سابقين، وأن الحريات والحقوق الديمقراطية الأساسية وحرية التعبير والتظاهر والرأي والتنظيم والإضراب يتم التضييق عليها يومياً، وأن وسائل الإعلام العمومية لا تزال توحد الباب أمام أي انتقاد للنظام، كما أن برامجه لا تزال حكرًا على ممثلي النظام ومن يدينون له بالولاء".

وأضاف "قانون الانتخاب الذي أقره نفس البرلمان المنحل، والذي اعتبرته الحكومة نفسها فاسداً وغير شرعي، فإنه يشكل عقبة أخرى أمام إجراء انتخابات نزيهة وديمقراطية، فهو يهدف عمداً إلى نزع الطابع السياسي عن التصويت من خلال الاختيار بين المرشحين من نفس القائمة وليس بين البرامج السياسية".

المبكرة، وذكر في بيان له أنه "دون بناء توازن سياسي مسبق للقوى داخل المجتمع، فلا مجال لأي وهم في ما يتعلق بإمكانية تحقيق التغيير الديمقراطي والاجتماعي الذي تصطبغ إليه الجماهير الشعبية عن طريق الانتخابات".

وسجل أن "هذه الانتخابات التشريعية تجري في وقت يعود فيه الحراك إلى الساحة منذ 22 فبراير، مهما كانت عيوبه وحدوده، واضعاً على المحك مسألة الاختيار بين المعسكر الشعبي ومعسكر السلطة وخارطة الطريق الخاصة به".

ولفت الحزب إلى أن "الظعن في شرعية السلطة يتجلى مرة أخرى من خلال المظاهرات الشعبية الكبرى في عدة مدن عبر البلاد، فكما كان الحال في انتخابات سنة 2002، التي جرت في اليوم الموالي للانتفاضة الشعبية (الربيع الأسود) لعام 2001، لا يتردد حزبنا ولو لثانية واحدة في الإعراب عن رفضه لمسرحية الانتخابات التشريعية".

وعلى الحزب بكون الانتخابات التشريعية تفتقد أكثر من الاستحقاقات السياسية لمسوغ ديمقراطي بسبب حجم القمع وانتهاك الحريات، وأن إجراءات